وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم العلوم السياسية / النجف الاشرف

ادارة التنوع والأمن المجتمعي للأقليات بعد عام 2003

اطروحة تقدمت بها الطالبة

سهاد عبد الحسين عبد الامير

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية
مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/النجف الاشرف

بإشراف الاستاذ الدكتور

زيد عدنان محسن العكَيلي

1442 هـ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

المائدة (88)

الإهـداء

إلى

وطني الغالــي العـراق بلد جمــال التنوع والأخــاء

وإلى

مـــن قدم لــي كـل الدعم وكـــان لــي سندا وقدوة

وعلمنـــي النجـــاح والصبـر ..... والدي ..... رحمــه الله

وإلـــى

من وضعت الجنـة تحت قدميها ..... امي ..... الغاليــة

برأً وإحساناً

وإلـى

شـهداء الـــعراق .... إلـــى إخوتـــي الشهداء

أسكنهم الله تعالـــى فسيح جناتـه

وإلـــى

كل أفراد عائلتــي .... وفـــاءاً وعرفانا بالجميل

وإلـــى

كل مـــن ساعدنــي على إنجـــاز رسالتـــي

أهـدي لكـــم جهدي المتواضـــع هـذا

الباحـث

شكر وعرفان

الحمـــد لله الـــذي أوجب عليّ ذكـــر الفضل لعباده فـــقال : ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سورة البقرة من الآية: ﴿٢٣٧﴾) ،

فمن الإقرار بالجميل أن أقدم شكري وامتناني إلى أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي** ، الذي ألفته أستاذاً طيباً ، دمث الخلق ، متواضعاً ، وباحثاً لم يبخل عليّ بعلمه وصادق توجيهه ، ناصحاً ، متطلعاً لما هو أفضل وأحسن ، وأشهد أني أثقلت عليه طوال مدة الملازمة ، ولعمري ماأحسست منه تذمراً ولاتضجراً على كثرة فتوري وتمهلي ، فجزاه الله خيراً ، وزاده سلطة في العلم ، ووفقه إلى لطيف كرمه .

ولايفوتني أن أشكر كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في دراستي ، في قسم العلوم السياسية ، في معهد العلمين الذين تربعوا في عروش العلم والخلق والأدب الرفيع ، فقد أفدت كثيراً منهم، داعياً لهم بمزيد من العطاء العلمي ، والسداد ، والذكر الحسن .

ويحدوني الوفاء أن أشكر ثلة طيبة من الأساتذة والزملاء لجميل مؤازرتهم لي في إتمام هذا البحث، فقد كان لمساعدتهم ، ودعمهم ، وتشجيعهم ، ودعائهم الدائم لي ، عظيم الأثر في إخراج البحث بما هو عليه الآن شكلاً ومضموناً.

إليهم عرفاناً بالجميل

المُستخلص

لا يكاد بلد يخلو من تنوع مكوناته المجتمعية التي تتوزع تبعاً لحجمها ونسبها العددية الى اغلبية واقلية او اقليات، وغالباً ما يعاني ذلك التوزيع الديموغرافي المتعدد للسكان من مشكلات عدة بسبب عدم وضع الاطر القانونية والمؤسسية، التي تضمن التكامل والتوازن لمنظومتي الحقوق والواجبات للأقليات ما بين الحفاظ على حقوقها وخصوصياتها الثقافية وما بين واجبات تحقيق المواطنة والهوية الوطنية ، ويُعد العراق قبل عام 2003 احدى البلدان التي عانت من افتقارها للأطر الدستورية والقانونية الناجعة التي تتعامل مع تلك المسألة المهمة، اذ تجاهلت او تهربت الانظمة السياسية المتعاقبة في العراق من مشكلة الأقليات تارة، وسعت لرسم سياسات قسرية لمعالجة التعدد والتنوع الثقافي داخل البلاد تارة اخرى، مما عرض الأقليات وهوياتها وخصوصياتها الثقافية للانتهاك وانعكس ذلك سلبياً على الامن المجتمعي.

ثم شهد النظام السياسي العراقي بعد مرحلة عام 2003 تغييرات جوهرية في طبيعة وفلسفة وممارسة الحكم، والتي أفرزت بدورها استراتيجيات وأليات لإدارة التعدد للأقليات بغية تحقيق الأمن المجتمعي، بيد ان تلك الاستراتيجيات قد اعترتها تحديات عدة، منها ما يتعلق بمعرقلات الفيدرالية وبعض الغموض في مواد الدستور والمحاصصة الطائفية، في حين ان التحديات الاخرى لم تكن مألوفة بالنسبة للمجتمع العراقي قبل عام 2003، مثل مظاهر الارهاب والسلاح المنفلت خارج اطارة مؤسسات الدولة، ناهيك عن إخفاقات مرحلة الاحتلال، وما انتجته من ضعف مؤسسي، مروراً بمحددات ذات طابع اقتصادي كان استشراء الفساد اصعبها بجانب تزايد معدلات الفقر والبطالة، وصولاً الى محددات ذات طابع اجتماعي_ ثقافي.

وعليه يحتاج العراق الى الشروع بتنفيذ أليات لتحسين ادارة التعدد للأقليات وتحقيق الأمن المجتمعي من خلال تعزيز شرعية النظام السياسية ومعالجة معطلات سيادة القانون، وردم الفجوة بين المجتمع والدولة وتعزيز الثقة بينهما، مروراً بإجراءات لتعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية وصولاً الى أليات لتخفيف معدلات الفقر والبطالة التي من شأنها تحقيق العدالة والتكامل الاجتماعي، وكل تلك الأليات تمثل عوامل ايجابية لتحقيق مزيداً من أهداف الامن المجتمعي في العراق لأنها تعمل على إرساء ونشر السلام والتسامح عبر ثقافة مساهمة واعية وديمقراطية توفر للفرد صيغة سلوكية لتكوين العلاقات الإجتماعية الإيجابية تحافظ على المجتمع وإستقراره.

جدول المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المستخلص	أ
المقدمة	5_1
الفصل الاول : التأصيل النظري للدراسة	74_6
المبحث الأول: دراسة مفاهيمية في الاقليات وادارة التعدد	28_7
المطلب الأول: ماهية الاقليات	14_7
المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للأقليات	21_14
المطلب الثالث: مفهوم التعدد وادارته	28_21
المبحث الثاني: مقاربات نظرية في نشوء الاقليات (مطالبها، تصنيفها)	52_29
المطلب الأول: اسباب نشوء الأقليات وأُسس تصنيفها	38_29
المطلب الثاني: مقاربات نظرية في تفسير ظاهرة التعدد والأقليات	45_38
المطلب الثالث: مطالب الأقليات	52_45
المبحث الثالث: ماهية الامن المجتمعي	74_53
المطلب الأول: مفهوم الأمن لغوياً واصطلاحاً	62_53
المطلب الثاني: المقاربات النظرية لتحديد مفهوم المجتمعي	68_62
المطلب الثالث: التأثير المتبادل بين الامن المجتمعي وأبعاد الأمن الأُخرى	74_68
الفصل الثاني: إدارة التعدد وتحقيق الأمن المجتمعي (الأهداف، الأليات، المعوقات)	141_75
المبحث الأول: الأمن المجتمعي وادارة التعدد للأقليات (الأهداف والشروط)	97_76
المطلب الأول: أهداف الأمن المجتمعي في ظل ادارة التعدد	85_77
المطلب الثاني: شروط تحقيق الأمن المجتمعي في ظل ادارة التعدد	92_86
المطلب الثالث: استراتيجيات الأمن المجتمعي في ظل ادارة التعدد	97_93
المبحث الثاني: أليات ادارة التعدد للأقليات وتحقيق الأمن المجتمعي	123_98
المطلب الأول: أليات ادارة التعدد للأقليات وفقاً للمقاربات النظرية	104_99
المطلب الثاني: الأليات الإستيعابية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي	109_104
المطلب الثالث: أليات تقاسم السلطة ودورها تحقيق الأمن المجتمعي	119_109
المطلب الرابع: الأليات المتعلقة بالسياسات العامة ودورها تحقيق الأمن المجتمعي	123_119

المبحث الثالث: معوقات ادارة التعدد للأقليات وإنعكاساتها على الأمن المجتمعي	141_124
المطلب الأول: المعرقلات التفاضلية في التعامل مع الأقليات	130_125
المطلب الثاني: المعرقلات الهيكلية في التعامل مع الأقليات	136_130
المطلب الثالث: المعرقلات القسرية في التعامل مع الأقليات	141_136
الفصل الثالث: واقع الأقليات وادارة التعدد في العراق المعاصر	211_142
المبحث الأول: التوزيع الديموغرافي للجماعات الثقافية في العراق	165_143
المطلب الأول: التعدد الديني في العراق	152_144
المطلب الثاني: التعدد القومي في العراق	158_152
المطلب الثالث: اشكاليات التعدد الثقافي في العراق	165_159
المبحث الثاني: التعامل مع مسألة الأقليات في العراق المعاصر	194_166
المطلب الأول: التعامل مع مسألة الأقليات في العهد الملكي العراقي	173_167
المطلب الثاني: التعامل مع مسألة الأقليات في العهد الجمهوري العراقي قبل عام 2003	181_173
المطلب الثالث: التعامل مع مسألة الأقليات في العراق بعد عام 2003	194_182
المبحث الثالث: مشاكل الأقليات في العراق المعاصر	211_195
المطلب الأول: قراءة في ابرز مشاكل الأقليات في العراق	206_196
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأقليات في العراق بعد عام 2003	211_206
الفصل الرابع: ادارة التعدد والامن المجتمعي في العراق بعد عام 2003 (المحددات، سبل النجاح، الأفاق المستقبلية)	281_212
المبحث الأول: محددات ادارة التعدد للأقليات وإنعاكاساتها على الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003	238_214
المطلب الأول: المحددات السياسية والأمنية	228_215
المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والمجتمعية	238_229
المبحث الثاني: أليات تعزيز ادارة التعدد وإنعكاساتها على الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003	269_239
المطلب الأول: الأليات السياسية	251_240
المطلب الثاني: الأليات الاقتصادية	261_252
المطلب الثالث: الأليات المجتمعية	269_262
المبحث الثالث: الأفاق المستقبلية لإدارة التعدد والأمن المجتمعي في العراق بعد	281_270

عام 2003	
المطلب الأول: نجاح ادارة التعدد للأقليات وتحقيق الأمن المجتمعي في العراق	277_271
المطلب الثاني: الاخفاق في ادارة التعدد للأقليات واختلال الأمن المجتمعي في العراق	281_277
الخاتمة والاستنتاجات	287_282
المقترحات	294_288
المصادر	325_295

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مقارنة الأمن المجتمعي ضمن مدراس التحليل	68
2	نمط الامتصاص في ألية الإستيعاب	107
3	نمط التعددية في ألية الإستيعاب	108_107
4	نمط المشاركة في ألية الإستيعاب	108
5	نمط المنع في ألية الإستيعاب	108
6	توزيع الديانات في العراق	145_144
7	نسب السكان حسب القومية في العراق	152
8	أعداد الضحايا المدنيين (2003 الى 2019)	227
9	مؤشرات الفساد للسنوات من 2003_ 2019	232_231
10	التعديلات الدستورية المقترحة	242_241

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	توزيع مكونات العراق	145
2	اعداد الضحايا المسيحيين في العراق (2003_2011)	197
3	توزيع الضحايا المسيحيين بالنسبة للمحافظات العراقية	198